الأمم المتحدة

E/2009/5

Distr.: General
18 November 2008
Arabic
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي
# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩
البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
**الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: تقارير المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي**

**المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان**
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩
١٩-٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، نيويورك
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
**التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

## التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

موجز

يُقدّم هذا التقرير امتثالا لقرارات الجمعية العامة ٥٦/٢٠١ و ٥٩/٢٥٠ و ٦٢/٢٠٨ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

عناصر اتخاذ قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علما بهذا التقرير وأن يحيله إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرفقا بتعليقات وتوجيهات الوفود المشاركة في هذه الدورة.

* E/2009/100 (لم يصدر بعد).

151208 151208 08-60779 (A)

# المحتويات


| | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| أولا – | الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان . | ١-٥٤ | ٣ |
| ألف – | تنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام وأحكام الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات . . . . . | ١-٤٨ | ٣ |
| باء – | متابعة المؤتمرات الدولية والأهداف الإنمائية للألفية . . . . . | ٤٩-٥٤ | ١٨ |
| ثانيا – | الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. . . . . | ٥٥-٦٧ | ١٩ |
| ألف – | تنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام وأحكام الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات . . . . . | ٥٥-٦٤ | ١٩ |
| باء | الشراكات الاستراتيجية، بما فيها التعاون مع البنك الدولي. . . . . | ٦٥-٦٧ | ٢٤ |
| ثالثا – | الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان . . . . . | ٦٨-٧٥ | ٢٥ |
| ألف – | تنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام وأحكام الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات . . . . . | ٦٨-٧١ | ٢٥ |
| باء – | الشراكات الاستراتيجية، بما فيها التعاون مع البنك الدولي. . . . . | ٧٢-٧٥ | ٢٧ |

# أولا – الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

## ألف – تنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام وأحكام الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات

### تنمية القدرات

١ – جرى تنفيذ بيان الموقف الصادر عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تعزيز مساهمة الأمم المتحدة في تنمية القدرات الوطنية، وذلك عن طريق الاختبار الميداني وتدريب الموظفين لضمان الاستفادة الكاملة من منهجية تقييم القدرات لدى المجموعة. وتنشئ المنهجية منهاج عمل مشتركا لتعزيز تنمية القدرات على الصعيد القطري، يستجيب مباشرة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات (A/RES/62/208) الذي ينص على تعزيز الدعم المقدم للبلدان النامية، وكذلك على تحقيق الاتساق والتنسيق في جميع أنحاء المنظومة.

٢ – وتعد تنمية القدرات الخدمة الرئيسية التي يقدمها البرنامج الإنمائي في البلدان المستفيدة من البرامج، وهي تبرز بوضوح في الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ وتمنح الاستراتيجيات البرنامجية للبرنامج الإنمائي أولوية لإيجاد فرص للقدرات المستدامة، ومن بينها الإصلاح المؤسسي، وتعزيز القدرات القيادية، والتعليم والتعلم، وتحسين المساءلة. وتدخل تنمية القدرات في جميع نواحي عمل البرنامج الإنمائي، وهي تحدد كيف تساهم المنظمة في نتائج التنمية في تلك المجالات الأربعة. ويجري وضع الصيغة النهائية لمذكرة إرشادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تنمية القدرات في إطار الخطة الاستراتيجية الخاصة بالصندوق، وبما يتماشى مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وتتبنى المذكرة منهجية للقيام بتقييمات القدرات، بناء على الإطار الإرشادي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في ثلاثة مجالات برنامجية حددتها الولاية، وهي: السكان والتنمية؛ والصحة الإنجابية؛ والمساواة بين الجنسين. ويتوقع صندوق السكان اعتماد المذكرة الإرشادية وتنفيذها خلال فترة الخطة الاستراتيجية الحالية (٢٠٠٨-٢٠١١).

٣ – ويضم البرنامج الإنمائي شبكة مزدهرة لتنمية القدرات بها ما يربو على ١ ٠٠٠ مشارك من منظمات الأمم المتحدة والحكومات وغيرها من شركاء التنمية. وتيسر الشبكة تبادل الأفكار، والتعلم المتبادل من الدروس والتحديات، والترويج لـ ”أفضل الممارسات“. وقدم البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٨ دعماً للبلدان المستفيدة من البرامج في جميع المناطق، عن طريق تقييمات القدرات والاستجابات في مجالات تنفيذ البرامج، وإدارة

أخطار الكوارث، وتنفيذ استراتيجيات وخطط النمو والتنمية الوطنية. وقد عززت الشراكات بين القطاعين العام والخاص توفير الخدمات الأساسية، سعيا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويقوم البرنامج الإنمائي بوضع برنامج دعم لتحسين إدارة المشاريع الإقليمية وتلك التي تضطلع بها المكاتب القطرية، ونشر الموارد البشرية، والمشتريات، بموجب استراتيجيات إنمائية تقوم على الأهداف. ومنذ عام ٢٠٠٥، قدم البرنامج الإنمائي الدعم لما يربو على ٩٠ بلدا، لتقوية القدرات الوطنية على تنسيق المعونة وإدارتها.

٤ - ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان، من خلال ما أنشأه من المكاتب الإقليمية في عام ٢٠٠٨، بتقوية تقديمه للمساعدات التقنية والبرامجية التي يعزز بعضها بعضا، من أجل بناء القدرات على الصعيد القطري، عن طريق الاستفادة من الشبكات الإقليمية والوطنية القائمة. وقد عين البرنامج الإنمائي نوابا إقليميين للمدير، سيعملون مع صندوق السكان والأمم المتحدة وغيرهما من الشركاء الإقليميين، لبلوغ أهداف تنمية القدرات عن طريق أفرقة المديرين الإقليمية وغيرها من الآليات الإقليمية. وسيكون أحد التحديات الرئيسية أمام التقدم هو وضع مؤشرات لقياس مساهمات المنظمات المختلفة في تنمية القدرات الوطنية.

**تكنولوجيا المعلومات وتبادل المعرفة**

٥ - يُعد نشوء تكنولوجيا ''الشبكة العالمية - الجيل الثاني Web 2.0'' إحدى الفرص الممكنة لتحسين تبادل المعرفة، وهي تتضمن موسوعات ومدونات ومنتديات للمعلومات. ويستفيد البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان من هذه التكنولوجيات لتقوية تبادل المعرفة في أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وفي الربع الثالث من عام ٢٠٠٨، شارك البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، في منتدى لإدارة المعارف نظمته الأمانة العامة للأمم المتحدة لاستعراض عمليات تبادل المعرفة واستفادة كل مشارك من خبرات الآخرين.

٦ - وشارك البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها من المنظمات في مشروع تجريبي ناجح لنظام دليل مشترك يجري استعراضه حاليا لتنفيذه عن طريق شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين. وأكمل البرنامج الإنمائي وصندوق السكان التعديلات التقنية اللازمة للمشاركة في مشروع الأمم المتحدة لتبادل المعارف، الذي يوفر وصولا آمنا وبدون عوائق لموارد الشبكة الداخلية (الإنترانت) القائمة على المعارف والمعلومات والتابعة للمنظمات المشاركة. ويكمل البرنامج الإنمائي وصندوق السكان وتحديث نظم حفظ الوثائق لديهما. ومن المتوقع أن ينجز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة العمل الدولية

تكامل شبكتيهما بحلول عام ٢٠٠٩، كما أن عشرة كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة ستنجز بذلك بحلول عام ٢٠١٠.

٧ - ويجري استخدام التعاون غير المسبوق في أرجاء منظومة الأمم المتحدة بأكملها على الصعيدين القطري والإقليمي للاستجابة لمساعي تبادل المعرفة وإدارتها المتوخاة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، ٢٠٠٧. وعلى وجه التحديد، فقد دعم البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في عام ٢٠٠٨ تصميم شبكة محلية وشبكة واسعة من أجل المبادرة التجريبية لـ ''توحيد الأداء'' في موزامبيق، كما يُقترح تطبيق نفس التصميم الناجح في تترانيا. ووضع فريق العمل المشترك بين المنظمات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقترحات لاسم نطاق مشترك على الشبكة العالمية لتستخدمه مكاتب المنسقين المقيمين في بلدان المشروع التجريبي لـ ''توحيد الأداء''.

**تبسيط ومواءمة القواعد والإجراءات وتكاليف المعاملات وكفاءتها**

٨ - تعاون البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان مع فرق الأمم المتحدة القطرية في بلدان المشروع التجريبي لـ ''توحيد الأداء''، عن طريق المشاركة النشطة في اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، من أجل تبسيط ومواءمة القواعد والإجراءات وتخفيض تكاليف المعاملات[(١)]. وقادت الأفرقة العاملة الدائمة المعنية بعمليات سير أعمال المكاتب القطرية ومسائل التمويل المشترك والمالية ومراجعة الحسابات، مواءمة عمليات سير العمل فيما بين المنظمات. وتقوم أولويات الفريق العامل حصريا على المسائل التي تثار على الصعيد القطري، والتي لفتت الانتباه إلى غالبيتها البلدان المشاركة في المشروع التجريبي.

٩ - وكانت إحدى المبادرات الرئيسية للمواءمة في عام ٢٠٠٨ هي مواءمة النظم المالية والقواعد المالية فيما بين البرنامج الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي والأمم المتحدة. ووضع المراقبون الماليون لكل من تلك الجهات مسودة لمجموعة أولية من الأنظمة المواءمة وقاموا باستعراضها، ويتعين إجراء مزيد من

(١) الفقرة ١١٣ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية: تهيب بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة مواصلة مواءمة وتبسيط قواعدها وإجراءاتها أينما يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليص كبير في الأعباء الإدارية والإجرائية التي تتحملها المنظمات والشركاء الوطنيون، مع مراعاة الظروف الخاصة للبلدان المستفيدة من البرامج، ومواصلة تعزيز كفاءة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومساءلته وشفافيته.

الاستعراض لها في أوائل عام ٢٠٠٩. ومن المبادئ التي ترتكز عليها عملية المواءمة وضع نظم وقواعد في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيؤدي اعتماد جميع منظمات الأمم المتحدة للمعايير القياسية في نهاية المطاف إلى تعزيز الاتساق في الإدارة المالية على نحو كبير ، ولا سيما في إعداد التقارير المالية. وسيكون النظام المالي والقواعد المالية النهائية المواءمة جاهزين لتنظر فيهما مجالس الإدارة خلال عام ٢٠٠٩.

١٠ - وأدى التعزيز المتواصل لإدارة ورقابة الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين و''الصناديق الموحدة'' التي أقيمت في البلدان المضيفة إلى تيسير الجهود المشتركة لتعبئة للموارد، التي اضطلعت بها الفرق القطرية. ووضعت مسودات لتنقيحات الاتفاق القانوني الموحد (مذكرة التفاهم والاتفاق الإداري الموحد)، لاستخدامها لإنشاء صناديق استئمانية متعددة المانحين وبرامج مشتركة، باستخدام خيار نقل الأموال من برنامج لآخر. وسيجري وضع الصيغة النهائية للأحكام التكميلية لدور ومسؤوليات الوكيل الإداري. وقد شرعت الفرق القطرية فيما يربو على ١٣٠ برنامجا مشتركا. ويخطط فريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمعني بالتمويل المشترك لوضع مذكرة إرشادية شاملة عن إنشاء صناديق استئمانية متعددة المانحين وآلية إشراف على صعيد المنظمة (ترتبط بالإطار القائم للرقابة على الإدارة المالية)، لضمان الاتفاق على إجراءات موحدة لإنشاء الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين وإدارتها ومساءلتها.

١١ - وقادت الفرق الفرعية التشغيلية المؤلفة من ممثلي خدمات المراجعة الداخلية للحسابات لمنظومة الأمم المتحدة وضع إطار برامج منسقة لمراجعة حسابات منظومة الأمم المتحدة تدعمها وكالات متعددة، وهو الإطار الذي اعتمدته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وينطبق الإطار حينما تنفذ منظمات متعددة برامج لها أهداف مشتركة وتضطلع إحدى منظمات الأمم المتحدة أو الأمين العام بالمسؤولية العامة عنها. ٨٥٣١والقصد منه هو تيسير تنسيق مراجعة حسابات البرامج، التي تدعمها منظمات متعددة وتمولها مجموعة من الصناديق (بخلاف الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين). وهو يسمح بإعداد عرض شامل ومنصف لنتائج مراجعة حسابات منظمات الأمم المتحدة التي تشارك في برنامج معين تضطلع به عدة منظمات.

١٢ - وقد بدأ جهد لمواءمة الموارد البشرية اضطلعت به مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠٠٨. وسعى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بصورة نشطة إلى حلول لمسائل الموارد البشرية الناشئة عن تنفيذ مبادرة ''توحيد الأداء''، ومن بينها عقود الموظفين، والاستحقاقات، وتصنيف الوظائف، وتخطيط العمل، وتقييمات الأداء. ومن

المتوقع أن يؤدي مزيد من المواءمة إلى تجميع وظيفي للموظفين فيما بين المنظمات. وحيث أن البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة تستخدم جميعها نفس نظام تخطيط موارد المؤسسات، فإن الإدارة المتكاملة للشواغر المشتركة باستخدام نفس الإطار لقياس الكفاءة والمواهب قد أصبحت حقيقة واقعة.

١٣ - وواصل فريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمعني بأماكن العمل المشتركة، الذي يُعد البرنامج الإنمائي وصندوق السكان عضوين نشطين فيه، تقديم الإرشاد والمساعدة للفرق القطرية في إنشاء دور الأمم المتحدة وأماكن العمل المشتركة التابعة لها. وأدت الزيادة الكبيرة في التهديدات الأمنية لمكاتب الأمم المتحدة في أنحاء العالم، والعدد الكبير من عمليات نقل أماكن العمل لأسباب أمنية الذي دعمه البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٨، إلى اتفاق على صعيد المنظمة على أن إنشاء أماكن عمل مشتركة يجب النظر فيه على أساس كل حالة على حدة بعد تحليل دقيق للتأثيرات الأمنية، وهو الاتفاق الذي أعيد تأكيده في الدورة العادية الـ ١٦ للجنة الرفيعة المستوى للإدارة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وقد أصبح نقص التمويل الرأسمالي يمثل بصورة متزايدة عقبة تواجه التنفيذ الناجح لأماكن العمل المشتركة.

١٤ - وطلبت الفقرة ١١٧ من وثيقة الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات في عام ٢٠٠٧ من منظومة الأمم المتحدة للتنمية مواصلة توحيد ومواءمة المفاهيم والممارسات وتصنيفات التكاليف ذات الصلة بتكاليف المعاملات واسترداد التكاليف مع المحافظة على مبدأ استرداد التكاليف بالكامل في إدارة جميع المساهمات غير الأساسية/ التكميلية/ من خارج الميزانية، بما في ذلك في البرامج المشتركة. وتدور المناقشات الآن في شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارة الرفيعة المستوى باتجاه تحديد معدل منسّق لاسترداد التكاليف بالنسبة لجميع منظمات الأمم المتحدة. وتَعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، مع الاستفادة من الجهود السابقة من أجل تحقيق معدل استرداد منسق للتكاليف بنسبة ٧ في المائة، وذلك لزيادة التنسيق في مجالي تصنيف التكاليف والميزنة على أساس النتائج. واتفقت المنظمات الثلاث على إمكانية زيادة التنسيق إذا تم تصنيف التكاليف على أنها إما تكاليف برنامجية (أي للتنمية) أو تكاليف دعم (أي للإدارة). ويستعرض البرنامج الإنمائي في الوقت الحاضر التكاليف الممولة حاليا ضمن ترتيبات برنامجية (لها فعالية تنموية) وضمن ميزانية الدعم كل سنتين (تكاليف الإدارة).

١٥ - ورغم أوجه النجاح العديدة والجهود العملية التي بذلها البرنامج الإنمائي وصندوق السكان وغيرهما من المنظمات في دعم ''توحيد الأداء'' للأفرقة القطرية، واستكشاف طرق مبتكرة لتعزيز الاتساق داخل الأمم المتحدة، فإن التحديات ما زالت قائمة في مجال التنسيق العام على نطاق المنظومة لسياسات تسيير الأعمال، وإجراءاتها وممارساتها. ورغم ذلك فإن القائمين على هذا الجهد الرائد ما زالوا يعملون في تبسيط وتنسيق مختلف ممارسات تسيير الأعمال، وهو ما ينتظر أن يسفر في حالة نجاحه عن تكراره في جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة. وكان إصلاح هيكل التنسيق في الأمم المتحدة نفسه، الذي أسفر عن تشكيل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية باعتبارها الركن الثالث من أركان مجلس الرؤساء التنفيذيين، قد استلزم إعادة تشكيل هياكل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والتوفيق بين النهج المؤسسية.

١٦ - وسعيا وراء الإسراع في العمل في قواعد عمليات تسيير الأعمال المشتركة ولوائحها وسياساتها وإجراءاتها، وضعت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى خطة عمل وقدمتها إلى الدورة غير الرسمية للجمعية العامة عن تنسيق وإصلاح ممارسات تسيير الأعمال، وهي الخطة التي تحتوي على ١٩ مشروعا للتبسيط والتنسيق في عمليات الشراء، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات، والمالية والميزانية. وتسعى هذه المشروعات إلى تيسير الترابط والتعاون فيما بين المنظمات، وتحسين فعالية عمليات الأمم المتحدة، وتحقيق مكاسب نتيجة الكفاءة عن طريق تنسيق المعايير والقواعد واللوائح والسياسات، وكذلك من خلال مبادرات الإدارة المشتركة. وتجري الآن عمليات لحشد الموارد من أجل تنفيذ خطة العمل هذه.

١٧ - ومن أجل تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة المالية العامة، واصل البرنامج الإنمائي، وصندوق السكان، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية في مختلف المكاتب القطرية في عام ٢٠٠٨. وأصبح ١٣ بلدا يطبِّق هذا النهج بالكامل، وهناك عدد كبير من البلدان تطبقه بصورة جزئية. وتبنى البرنامج الإنمائي وصندوق السكان الدعوة إلى النهج المنسق للتحويلات النقدية، وأيدا تطبيقه في الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج. ووافق بعض البلدان بالفعل على تنفيذ هذا النهج في ''توحيد الأداء'' في البلدان الرائدة.

١٨ - وبدأ البرنامج الإنمائي وصندوق السكان عملية مراجعة القواعد المالية والنظام المالي، تيسيرا للمشاركة في الدعم المباشر للميزانية وغيره من ترتيبات التمويل التجميعية على الصعيد القطري. وسوف تسمح التغييرات التي وافق عليها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في اجتماعه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ للبرنامج والصندوق بأن يمارسا الدعم المباشر للميزانية، وبالتالي الاستجابة لطلبات دعم تنمية

القدرات الوطنية للعديد من طرائق تمويل التنمية. وأصبح بإمكان البرنامج الإنمائي وصندوق السكان – في نطاق الحدود المتفق عليها وبناء على الاتفاق مع الشركاء – أن يحشدا الأموال في مجالات اختصاصهما الأساسي عند استخدام هذه الطريقة.

**اتساق وفعالية وصلاحية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية**

التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

١٩ – للتعرف على مزيد من التحسينات في المبادئ التوجيهية للتقييم القطري الموحد/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، شاركت المنظمتان بصورة نشطة في الفريق العامل المعني بسياسات البرمجة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي يحصل على معلومات مرتدة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، كما طلبتا مقترحات لتعديل المبادئ التوجيهية لعام ٢٠٠٧. وفي إطار هذا الفريق العامل، جرت دراسة لأساليب الإدارة القائمة على النتائج في الأمم المتحدة، أوضحت عددا من التحديات والفرص، وأسفرت عن إدخال تعديلات على القسم الخاص بالرصد والتقييم في المبادئ التوجيهية لعام ٢٠٠٧. ويوفر ''الدليل المرجعي للبرمجة'' الذي وضعته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وعرضته على موقع المجموعة على شبكة الإنترنت، مصدرا شاملا وحديثا لسياسات وأدوات البرمجة ووسائل التدريب. وبالإضافة إلى ذلك، جرت تجربة مجموعة مواد التعلم الإلكتروني بشأن البرمجة القطرية المشتركة باستخدام الإنترنت، التي ضمت سبعة نماذج جديدة، وتم تحديثها والتوسع فيها.

٢٠ – وبناء على تجارب المستخدمين والدروس المستفادة حتى الآن، جرت أثناء العام عملية تنقيح الوثيقة الواحدة التي وقّعتها الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة المشاركة بشأن البرمجة المشتركة. وأوضحت الصيغة المنقحة التسلسل الإداري للمساءلة، وتضمنت الشروط القانونية والعملية والمالية لمنظمات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وهي تشجع الإدارة القائمة على النتائج، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية، وتنمية القدرات، كل ذلك بريادة صندوق الأهداف الإنمائية للألفية الذي تموله حكومة إسبانيا.

نظام المنسق المقيم والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة

٢١ – الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات عام ٢٠٠٧، أعطى توجيهات حول الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تحسِّن من استجابتها للأولويات الوطنية. ففي البلدان الرائدة ''لتوحيد الأداء''، تعاون البرنامج الإنمائي وصندوق السكان مع الأمم المتحدة ومع الشركاء الحكوميين بطاقةٍ وحافزٍ جديدين، وبقدر أكبر من الإحساس بالهدف المشترك. فمن خلال التشجيع القوي للأفرقة القطرية الرائدة الثماني لكي

تنفِّذ الإصلاحات المتفق عليها، والسماح بمجال عريض للابتكار ''كفريق واحد للأمم المتحدة''، استطاعت البلدان الرائدة أن تسرع بصورة هائلة في خطاها نحو التغيير، وأظهرت إمكانية إحداث المزيد من الترابط في منظومة الأمم المتحدة. وقد تبين من الدروس المستفادة حتى الآن تراجع التجزؤ والازدواجية والتنافس الداخلي في الأمم المتحدة على الموارد، الأمر الذي خفف الأعباء عن الحكومات. وترجع هذه النتائج في جانب كبير منها إلى الاستثمارات الهائلة التي أنفقتها منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها الحكوميون، والتي لولاها لكان هذا التقدم أمرا صعبا.

٢٢ - لقد عززت برامج البلدان الرائدة ''لتوحيد الأداء'' من قيادة الحكومات وملكيتها، واتساقها مع الأولويات الوطنية، في الوقت الذي كفلت فيه حصول الحكومات على جميع خبرات وتجارب منظومة الأمم المتحدة الأوسع. كما أن إصلاح الأمم المتحدة على المستوى القطري أصبح يزيد من مشاركة منظمات الأمم المتحدة ومن عمليات البرمجة المشتركة، بما في ذلك الوكالات المتخصصة والوكالات غير المقيمة. وأصبح البرنامج الإنمائي وصندوق السكان يتعاونان مع الشركاء من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتقديم المزيد من الدعم إلى البلدان الرائدة من خلال بعثات مشتركة إلى ''الصندوق الواحد''، وإدارة التغيير، والمساءلة والمحاسبة، وتقديرات القدرات والمهارات.

٢٣ - ومن بين التطورات الأخيرة الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين كبار المسؤولين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي يحدد إطارا للإدارة والمساءلة لنظام المنسق المقيم، والذي يتضمن بعض الجوانب مثل توصيف عمل المنسق المقيم، وطرق عمل الأفرقة القطرية وحل النزاعات. وهي خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة لأسرة الأمم المتحدة بأسرها. فالاتفاق يغطي فترة ١٨ شهرا مع التقدير والتقييم حتى نهاية عام ٢٠١٠. كما وضعت للمجموعة الإنمائية مجموعة أدوات متكاملة لموارد المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، ومبادرات لاختياره وتدريبه وتقييمه. وقد تزايد شغل مناصب المنسق المقيم بواسطة ممثلين للمنظمات من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة: فهناك ٣٥ في المائة من وكالات بخلاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و ٣٣ في المائة من النساء، ونحو ٥٠ في المائة من الجنوب (بزيادة نسبتها ١٢ في المائة في ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨). كما زادت فرص التدريب والتعلم المتاحة للمنسقين الإقليميين، وبدأ في عام ٢٠٠٨ تنفيذ برنامج تنمية قيادات المنسقات المقيمات.

نوع الجنس

٢٤ - يلعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان دورا محوريا في الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وقد شكلت الشبكة

عدة فرق عمل، مثل: (أ) فرقة العمل المعنية بقضايا الجنسين والأهداف الإنمائية للألفية (التي يرأسها البرنامج الإنمائي والبنك الدولي)؛ (ب) فرقة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة (التي ترأسها شعبة النهوض بالمرأة وصندوق السكان)؛ (ج) فرقة العمل المعنية بقضايا الجنسين وتغير المناخ (التي يرأسها البرنامج الإنمائي ومنظمة اليونيسكو)؛ (د) فرقة العمل المعنية بالمرأة والسلام والأمن (التي يرأسها مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية). ويساعد صندوق السكان وشعبة النهوض بالمرأة مع اعتبارهما رئيسين لفرقة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة – عشرة أفرقة قطرية في معالجة منع العنف ضد المرأة والرد عليه من خلال برامج على المستوى القطري في الأردن، وباراغواي، وبوركينا فاسو، وجامايكا، ورواندا، وشيلي، والفلبين، وفيجي، وقيرغيزستان، واليمن.

٢٥ - وفي عام ٢٠٠٨، اعتمد البرنامج الإنمائي استراتيجيته الخاصة للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، التي أُرفقت بالخطة الاستراتيجية للبرنامج. أما صندوق السكان، فقد وضع إطاره الاستراتيجي لتعميم قضايا الجنسين وتمكين المرأة. وتتضمن استراتيجية البرنامج الإنمائي إنشاء آليات إنمائية ومؤسسية ملموسة لتعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في كل مجال من مجالات عمل البرنامج. ويشجع إطار صندوق السكان الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين باعتبارها إحدى مجالات تركيزه الثلاثة، كما تنص على ذلك الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وقد لعب البرنامج الإنمائي وصندوق السكان دورا محوريا في فرقة العمل المتعددة التخصصات المعنية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين.

٢٦ - وأصبح لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قاعدة إقليمية ناجحة لإدارة المعرفة هي ''شبكة أمريكا اللاتينية'' التي تخدم المجموعات المعنية بالقضايا الجنسانية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (يدخل إليها ٤٥٠ شخص يوميا و ٠٠٠ ٨ شخص شهريا). ويدعم البرنامج شبكة المعرفة الدولية عن مشاركة المرأة في السياسة، وهي شبكة وقاعدة عالمية تهدف إلى مشاركة المرأة وفعاليتها في الحياة السياسية.

٢٧ - وقد خصص مكتب البرنامج الإنمائي لمنع الأزمات والتعافي منها ١٥ في المائة من مجموع عمليات التمويل لمشروعات خاصة بقضايا الجنسين. وأصبح هناك الآن ١٩ بلدا (من ١٢٠ اقتراحا) ينفذ مشروعات ممولة من الصندوق الاستئماني للموضوعات الجنسانية، بينما يشرف الصندوق الياباني لمشاركة المرأة في التنمية على ١٦ مشروعا قطريا. وقد لعب كلا الصندوقين دورا محفزا في دفع قضايا الجنسين إلى مقدمة البحوث الإنمائية، والمشورة في مجال السياسات، والدعوة.

٢٨ - ويرأس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع، وهو جهد منسق تبذله ١٢ منظمة من منظمات الأمم المتحدة لتحسين التنسيق والمساءلة، والتوسع في البرمجة والدعوة، ودعم الجهود الوطنية لمنع العنف القائم على نوع الجنس والاستجابة الفعالة لاحتياجات ضحاياه. وقد قدم البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، من خلال هذا البرنامج، مساعدات استراتيجية إلى الأفرقة القطرية في البلدان التي تمر بأزمات وتلك التي تسعى إلى منعها.

٢٩ - ومن بين ٥٣ اقتراحا تلقتها نافذة المساواة بين الجنسين التابعة لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تلقى ١٣ بلدا ما مجموعه ١٠٢ مليون دولار (على مدى ثلاث سنوات) لتنفيذ برامج مشتركة. وفي نهاية عام ٢٠٠٧، استهل صندوق السكان واليونيسيف برنامجا مشتركا وصندوقا استئمانيا يهدفان إلى تحقيق انخفاض بنسبة ٤٠ في المائة في حالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ومنعها في ١٧ بلدا بحلول عام ٢٠١٢. وقد بدأ تنفيذ مبادرة البرمجة هذه بالفعل في إثيوبيا، وجيبوتي، والسنغال، والسودان، وغينيا، وغينيا بيساو وكينيا، ومصر.

٣٠ - وفي مجال البيئة والطاقة، أعلن كل من البرنامج الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية عن إقامة التحالف العالمي للجنسانية وتغير المناخ في المؤتمر الثالث عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقود في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتعاون البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان مع ٢٥ من منظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني في المجالات الآتية: (أ) السياسات العالمية بشأن الجنسانية وتغير المناخ بغية إنشاء ولاية جنسانية في إطار أمانة الاتفاقية؛ (ب) آليات تمويل تغير المناخ التي يستفيد منها النساء والرجال على نحو منصف؛ (ج) قدرات أصحاب المصلحة على الصُعد المحلية والوطنية والدولية بشأن إدماج الأبعاد الجنسانية في خطط وعمليات تغير المناخ.

٣١ - وعمل صندوق السكان مع منظمة الصحة العالمية والشركاء من المجتمع المدني لتطوير أدوات بناء القدرات بغية إشراك الرجال والفتيان في مواضيع الصحة الجنسية والإنجابية؛ وصحة الأم والطفل؛ والأبوة؛ وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛ ومنع العنف القائم على أساس نوع الجنس. لقد أثبت التعاون والشراكة بين صندوق السكان والهياكل والمؤسسات المحلية، بما فيها الزعماء التقليديون والمنظمات الدينية، فعاليتهما في تحقيق الأهداف التي وضعها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وعلى الصعيد الإقليمي، قدم صندوق السكان دعما إلى المنتديات الدينية الإقليمية التي تجمع رجال الدين على صعيد واحد لتعزيز

الشراكات من أجل تعزيز إقامة الشبكات المعنية بالصحة الإنجابية، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية ومنع العنف القائم على أساس نوع الجنس. وبالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وأمانة البرنامج المشترك، قاد البرنامج الإنمائي جهود وضع ''توجيه جنساني لجهود مكافحة الإيدز على الصعيد الوطني''. ويعمل البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة سويا على إعداد دورة مشتركة بين المنظمات للتعلم الإلكتروني بشأن المسائل الجنسانية.

٣٢ - وساعدت المشاركة النشطة لصندوق السكان في المناسبات الرفيعة المستوى المعقودة في عام ٢٠٠٨ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية على تأكيد الأهمية الحيوية للحصول على خدمات الصحة الإنجابية في الحد من حالات الحمل المبكر والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقدم صندوق السكان دعما تقنيا أثناء المناقشات التي جرت في الدورة الثانية والخمسين للجنة وضع المرأة لوضع حد لممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والتي أدت إلى اعتماد القرار ٢/٥٢. وفي نفس الدورة ، قدم صندوق السكان دعما للمناقشات التي أدت إلى الالتزام بتعزيز الروابط بين السياسات والبرامج المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة الإنجابية في القرار٤/٥٢. وخلصت الدورة إلى استنتاجات متفق عليها بشأن تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أحيلت بعد ذلك إلى دورة الجمعية العامة الثالثة والستين كمساهمة في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري.

**التعاون فيما بين بلدان الجنوب**[٢]

٣٣ - ركز إطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المقرر اكتماله في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، علي تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه ''محركا لفعالية التنمية''؛ وإقامة شراكات القطاعين العام والخاص؛ وإدارة المعارف والخبرات المتعلقة بالتنمية في بلدان الجنوب وتبادلها. وتشمل آليات الشراكة الناجحة ''قائمة خبراء بلدان الجنوب'' المُحَسَنة، وهي منهجية لتبادل الحلول النابعة من بلدان الجنوب، ولتبادل الأصول والتكنولوجيا على الصعيد العالمي؛ و ''مراكز التفوق'' في إدارة النفط والغاز، وإدارة مخاطر

(٢) تتوفر معلومات أكثر استفاضة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ في التقارير المقدمة إلى الدورة الخامسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/15/1 و SSC/15/2)، وكذلك في تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المقدم إلى الجمعية العامة (A/62/39)، وحالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب: تقرير الأمين العام (A/62/295).

الكوارث، والاقتصاد الخلاق من أجل التنمية والمشاريع الصغيرة/المتوسطة؛ ومبادرة الأرز الجديد لأفريقيا؛ والتحويلات المالية من أجل التنمية. وأُقيمت ٢٥ من شبكات أصحاب المصلحة الوطنيين وجرى إعداد ٤٢ جدولا لتنمية بلدان الجنوب.

٣٤ - وعزز صندوق السكان مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات تعداد السكان والدراسات الاستقصائية عن السكان؛ وتقديم الخدمات الصحية؛ ووضع نماذج تدريبية؛ وإجراء الأبحاث المتعلقة بالسكان والتنمية وجرى أيضا إعداد نماذج تدريبية وورقات معلومات أساسية بشأن قضايا السكان والتنمية، والصحة الإنجابية والقضايا الجنسانية، بغية الاستجابة لاحتياجات تنمية القدرات وسد الثغرات في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال المناقشات الداخلية تجري في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الاستراتيجيات الإقليمية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبشأن الترتيبات الثلاثية الأطراف التي يشارك فيها شركاء آخرون. وعمِل تحالف ''شركاء في مجالي السكان والتنمية''، وهو تحالف يضم ٢١ بلدا عضوا، بالتعاون مع صندوق السكان في تلك الجهود.

٣٥ - واستجابة لاستنتاجات التقييم الذي أجري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ينفذ البرنامج الإنمائي استراتيجية عامة لتوليد دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيزه بمبادرات جديدة للبرمجة علي الصعيد القطري في كل من جنوب أفريقيا، وتيمور الشرقية وزامبيا. وأقامت البرازيل وجنوب أفريقيا والهند آلية لتعزيز التجارة والاستثمار، وقدمت في نفس الوقت دعما كبيرا إلى البلدان النامية من خلال ''الصندوق الاستئماني لمجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا''. وجرى صرف ما يزيد على ٥ ملايين دولار في عام ٢٠٠٨ وحده. وفي البرازيل، أدى التعاون بين المركز الدولي لمكافحة الفقر التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة التنمية ومكافحة الفقر البرازيلية ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، إلى القيام بجولة لدراسة برنامج التعاون بين أفريقيا والبرازيل التي جمعت بين ممثلين من مصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، وأنغولا، وغانا، وكينيا، وموزمبيق، وناميبيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣٦ - ويشدد إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ (DP/CF/SSC/4/Rev.1)، الذي قُدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٨، على مجالات تركيز ومقترحات ثلاثة للإدارة، وحشد الموارد، وعمليات الرصد والتقييم.

**الانتقال من الإغاثة إلى التنمية**

٣٧ - يشارك صندوق السكان والبرنامج الإنمائي على نحو نشط في أعمال الفريق العامل المشترك المعني بمسائل الانتقال في أعقاب الأزمات التابع للجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وبغية تعزيز الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، اشترك كل من البرنامج الإنمائي، ومكتب تنسيق العمليات الإنمائية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والشركاء في استعراض ترتيبات الأمم المتحدة للتنسيق في مرحلة التعافي الذي يلي الأزمة، ووضعت طرائق لتقديم الدعم التنسيقي إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال.

٣٨ - ويتعاون البرنامج الإنمائي مع إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة لوضع أدوات للتخطيط المتكامل للبعثات وإعداد نماذج للبرامج المشتركة المتعلقة بنزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج؛ والشؤون الجنسانية؛ وسيادة القانون. وقدمت البعثات الخدمات إلى أفغانستان، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهايتي، وليبريا، وسيراليون، والسودان، وتيمور - ليشتي. ويتعاون البرنامج الإنمائي أيضا مع إدارة الشؤون السياسية في وضع أداة استراتيجية متكاملة للتقييم، وجربت هذه الآلية في الصومال في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٣٩ - ويقود البرنامج الإنمائي، من داخل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالشؤون الإنسانية، ”مجموعة الإنعاش المبكر“ التي تقدم الدعم من أجل تعزيز قدرات المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية التابعين للأمم المتحدة للمبادرة بالقيام بأنشطة الإنعاش المبكر وتنسيقها. وأنشأ البرنامج الإنمائي فريقه الخاص المعني بالإنعاش المبكر في إطار مكتب منع الأزمات والإنعاش.

٤٠ - ويركز صندوق السكان أكثر أعماله على الصعيد القطري على بناء قدرات الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة على الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالشؤون الجنسانية والصحة الإنجابية والسكان، وعلى إعداد أنشطتها في مجالي السلام والأمن وتنفيذها. ويعمل الصندوق على تعميم المسائل الجنسانية في مختلف مجموعات العمل الإنساني، ولا سيما تعزيز الاهتمامات الجنسانية في إطار مجموعة الإنعاش المبكر.

٤١ - وقدم صندوق السكان دعما إلى المكاتب القطرية في مجال وضع الخطط الوطنية لمعالجة العنف القائم على أساس نوع الجنس وإجراءات متابعتها. وبوصفه عضوا في الفريق الفرعي المعني بالشؤون الجنسانية التابع للجنة الدائمة، وبدعم مالي من مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع - التي توحد أعمال ١٢ كيانا من كيانات الأمم المتحدة لمنع كافة أشكال العنف القائم على أساس نوع الجنس بما في ذلك العنف الجنسي في

حالات النزاع – استضاف الصندوق الدورة الثانية للتدريب العالمي بشأن تنسيق التدخلات في الحالات الطارئة للعنف القائم على اختلاف نوع الجنس.

٤٢ – واصل صندوق السكان الاضطلاع بدور نشط في فرق عمل القوات النظامية على الصعيد العالمي وفي نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، كما يقود الصندوق الجهود الرامية إلى ضمان تعميم الصحة الإنجابية والمسائل الجنسانية في جميع المبادئ التوجيهية المتعلقة بنزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج. وفي عام ٢٠٠٨، ساهم الصندوق والبرنامج الإنمائي في تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠) بشأن صون السلام والأمن الدوليين (فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعمليات حفظ السلام الدولية)، و ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن دعم المرأة في حالات النزاع وما بعدها.

**تقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية**

٤٣ – أُنتخب مدير مكتب التقييم التابع للبرنامج الإنمائي كأول رئيس لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وتعهد مبادئ الفريق المعني بالتقييم إلى البرنامج الإنمائي بصفة رسمية مسؤولية أن يكون المنسق التنفيذي للفريق فضلا عن استضافة أمانة الفريق. وأُعتمدت في الاجتماع العام السنوي المعقود في جنيف من ٢ إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، مدونة قواعد السلوك، والمبادئ التوجيهية الأخلاقية، وعوامل الكفاءة الرئيسية، والتوصيف الوظيفي للقائمين بعملية التقييم. واستنادا إلى أولويات التقييم التي وضعها الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات، يركز برنامج عمل الفريق على: إصلاح الأمم المتحدة وتقييمها؛ ووظيفة التقييم؛ وإضفاء الطابع الاحترافي على التقييم. وفي مجال إصلاح الأمم المتحدة وتقييمها، طلب مجلس الرؤساء التنفيذيين من الفريق أن يبدأ المرحلة الأولى لتقييم البرامج التجريبية لبرنامج ”توحيد الأداء“. وتُتاح الدراسات عن جميع الخبرات القطرية المستمدة من البرامج التجريبية وتقريرا تجميعيا على الموقع الشبكي للفريق.

٤٤ – وأكمل صندوق السكان عمليتي تقييم مستقلتين بشأن المساهمات في فعالية المعونة من خلال المشاركة في نُهج شاملة لعدة قطاعات وبرامج مشتركة. وتوصل التقييم إلى أن الصندوق يعمل على نحو نشط وسط منظمات الأمم المتحدة في اعتماد النُهج القطاعية الشاملة، وحدد التقييم العديد من المجالات التي في حاجة إلى التحسن، وهي تشمل: نوع الدعم التقني المقدم إلى موظفي المكاتب القطرية وجودته ومزيج مهاراتهم؛ والروابط الأقوى بالمناقشات الوطنية الأوسع المتعلقة بالشأن الاجتماعي – الاقتصادي؛ وضمان مشاركة المجتمع المدني. وتشير الاستنتاجات إلى أن أقوى فوائد البرامج المشتركة تمثلت في أنها تعزز من

جدوى الأمم المتحدة. ولا تزال عملية وضع البرامج المشتركة وتنفيذها تواجه تحديات كبيرة في مجال التعلم.

٤٥ - وأجرت المكاتب القطرية التابعة لصندوق السكان ٨٢ عملية لتقييم البرامج والمشاريع والمواضيع الرئيسية على الصعيد القطري في عام ٢٠٠٧. وكانت تسع من هذه العمليات هي تقييمات مشتركة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات المتعددة الأطراف أو الثنائية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية. وبلغت نسبة مكاتب الصندوق القطرية التي أبلغت عن تقديم دعم إلى الشركاء الوطنيين في مجالي التقييم والإدارة على أساس النتائج ٧١ في المائة. وكان المستفيدون من هذا الدعم في المقام الأول هم وزارات الصحة، والمالية والتخطيط، والمنظمات الوطنية لمكافحة الإيدز.

٤٦ - ويضع صندوق الأمم المتحدة للسكان حالياً الصيغة النهائية لاستراتيجية إعادة تنظيم التقييم وتقويته في كامل المنظمة لتعزيز المساءلة وتنفيذ البرامج. وتقوم الاستراتيجية على الدروس المستفادة والإدارة القائمة على النتائج؛ وسيُسترشد بها لوضع سياسات التقييم في صندوق السكان التي سيناقشها المجلس التنفيذي في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٤٧ - ومنذ اعتماد سياسات التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٦، ترسخت جذور مبادئها التوجيهية ومعاييرها. ويعد مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي التقارير المتعلقة ببرنامج عمله وسلوكه وتقييمه دون الاستئذان من إدارة البرنامج الإنمائي.

٤٨ - وأجرى مكتب التقييم التابع للبرنامج الإنمائي، على إثر الموافقة على برنامج العمل للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، تقييمات برنامجية قطرية في إكوادور وبنن ورواندا والكونغو برازافيل، والتقييمات المواضيعية التالية: إطار التعاون الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ والإدارة القائمة على النتائج في البرنامج الإنمائي؛ ودور البرنامج الإنمائي في منطقة الدول العربية؛ ومشاركة البرنامج الإنمائي في طرائق جديدة لتقديم المعونة؛ وإطار التعاون العالمي الثالث؛ ودور البرنامج الإنمائي ومساهمته في البيئة والطاقة. وشارك مكتب التقييم أيضاً في ثلاث تقييمات مشتركة: برنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمية؛ والمرحلة الأولى من التقييم المشترك لمساهمة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة؛ والتقييم القطري المشترك مع حكومة جنوب أفريقيا.

## باء – متابعة المؤتمرات الدولية والأهداف الإنمائية للألفية

٤٩ – تشكل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، حجر الزاوية في عمل البرنامج الإنمائي وصندوق السكان على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي. وتمثل هذه الأهداف، بوصفها أهدافاً عالمية ومحددة المدة الزمنية والكمية لمعالجة الفقر المدقع، جهداً استراتيجياً غير مسبوق لحشد الموارد والدعم التقني لوضع حد للفقر المدقع.

٥٠ – ويشارك البرنامج الإنمائي وصندوق السكان بنشاط في دعم استمرار تصدر الأهداف للبنية الإنمائية الدولية. وكانت المناسبة الرفيعة المستوى في ٢٥ أيلول/سبتمبر فرصة لتقِّيم منظومة الأمم المتحدة بأكملها الإطار الاستراتيجي القائم لدعم الأهداف. وعمل البرنامج الإنمائي وصندوق السكان مع مجموعة من المنظمات للمشاركة في رعاية وتنظيم ١٤ حدثاً من أحداث الشراكة التي رافقت المناسبة. وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للشراكات وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أُعدت ورقة اجتماع ومصفوفة لرصد ما يناهز ١٦ مليار دولار من التبرعات المعلنة.

٥١ – البناء على التقدم المحرز في عام ٢٠٠٧: (أ) استكمل حوالي ٢٣ بلداً تقييمات الاحتياجات المتعلقة بالأهداف؛ (ب) يشارك أكثر من ٦٠ بلداً في التخطيط القائم على الأهداف، مع كون عدة بلدان جديدة في مراحل التخطيط المبكرة؛ (ج) تم توسيع تطبيق أدوات البرنامج الإنمائي لتقييم الاحتياجات ليشمل البلدان ذات الدخل المتوسط المتمثلة في إكوادور والسلفادور؛ (د) تمت المساهمة بدعم هام في الموائد المستديرة للمانحين وعمليات الأفرقة الاستشارية. واستمر تنقيح أدوات البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمات أخرى، فيما يتعلق بعنصري التعليم والصحة. واتفقت المؤسسات المتعددة والثنائية الأطراف الرئيسية على أداة لقياس مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع.

٥٢ – واضطلع البرنامج الإنمائي وصندوق السكان بدور استشاري في إعداد تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٨ وتعميمه على الجمهور في أوائل أيلول/سبتمبر، فضلاً عن تقرير فرقة العمل المعنية بـ ”ثغرة الأهداف الإنمائية للألفية“، الوفاء بالتزام إقامة شراكة عالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعمل البرنامج الإنمائي وصندوق السكان معاً طوال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ لمساعدة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والدول الأعضاء في الأعمال التحضيرية لمنتدى أكرا الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة.

٥٣ - وفي أواخر عام ٢٠٠٧، أطلق موقع شبكة الإغاثة ''Relief Web'' التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسيف والبرنامج الإنمائي، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ''مرصد الأهداف الإنمائية للألفية'' بتمويل ودعم عيني من نظام غوغل ونظم سيسكو. وصُمّم المرصد كموقع جامع للمعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف على الصعيدين العالمي والقطري. وهو أداة تعلم موجهة لصانعي السياسات والعاملين في مجال التنمية والصحفيين والطلاب تعرض فيها البيانات القائمة. والأرقام المقدمة مأخوذة من قاعدة البيانات الرسمية للمؤشرات المتعلقة بالأهداف، التي تحتفظ بها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، بالتعاون مع شعبتي الإحصاءات والسكان التابعتين لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب تقرير التنمية البشرية التابع للبرنامج الإنمائي، والبنك الدولي بالنسبة إلى مؤشراته الخاصة بالتنمية العالمية. ويسر فريق إدارة المعارف في البرنامج الإنمائي شبكتي الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية على شبكة الإنترنت، فيجمع بذلك البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى جانب الآلاف من المهنيين والممارسين والمنظرين لتحديد ''أفضل الممارسات'' المتعلقة بالأهداف وتكرارها وتحسينها.

٥٤ - وبالإضافة إلى البرمجة التي تتركز على الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، يتلقى عمل البرنامج الإنمائي دعماً قيمته ٥١٨ مليون يورو (٧٨٠ مليون دولار) على مدى أربعة أعوام لإنشاء صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأُنفق ما يناهز ٢٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ كمساهمات أساسية؛ وتم تقديم ٣٠,٦ مليون دولار من المساهمات إلى صناديق الاتساق/وحدة العمل في الأمم المتحدة في البلدان الرائدة في مشروع ''وحدة الأداء''؛ وبحلول منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، تمت الموافقة على ما يزيد عن ٣٠٠ مليون دولار في البرمجة المشتركة للمشاريع المؤهلة في ٥٧ بلداً.

# ثانياً - الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## ألف - تنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام وأحكام الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات

### تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

٥٥ - بلغ مجموع المساهمات المقدمة إلى البرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به زهاء ٥,٢ بلايين دولار في عام ٢٠٠٧. وبلغت المساهمات في الموارد العادية (الأساسية) ما يقرب من ١,١٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٧، بالقيم الاسمية، وجاوزت الهدف النهائي

والكلي المحدد في الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. ونتجت الزيادة الملموسة في مستوى الإيرادات العادية الإجمالية من مبلغ ٩٢٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى مبلغ ١,١٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٧ عن الزيادات الكبيرة في المساهمات العادية بالقيم الاسمية للعملات المحلية؛ والمكاسب المتحققة من سعر الصرف؛ والتسديد الكامل للتبرعات المعلنة.

٥٦ - وظل البرنامج الإنمائي يعتمد بدرجة كبيرة على عدد محدود من الجهات المانحة. فقدمت الجهات المانحة العشر الكبرى نحو ٨١ في المائة من الموارد العادية في عام ٢٠٠٧. وبهدف الحد من هذا الاعتماد المفرط وتوسيع قاعدة المانحين، اتصل مدير البرنامج على نحو منتظم بالبلدان المانحة والبلدان المنفذة فيها برامج، وذلك لضمان بلوغ قاعدة الموارد المستويات المستهدفة. وتجسد الالتزام السياسي للدول الأعضاء بتعزيز قاعدة الموارد العادية للبرنامج الإنمائي في قيام ٣٧ من البلدان المنفذة فيها برامج بالمساهمة في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٧، وقيام ٢١ منها بزيادة مساهماتها أو استئنافها، في الغالب رغم ما تعانيه من عوائق داخلية هامة.

٥٧ - وبلغت الإيرادات الأخرى (غير الأساسية) حوالي ٤ بلايين دولار. وزادت المساهمات غير الأساسية (المخصصة) المقدمة إلى البرنامج الإنمائي على أساس ثنائي من الحكومات المانحة، ومعظمها من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من بليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ١,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٧. أما الموارد غير الأساسية المعهود بها إلى البرنامج الإنمائي من الشركاء غير الثنائيين والمتعددي الأطراف، مثل المفوضية الأوروبية والبنك الدولي والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، فظلت عند مستوى عام ٢٠٠٦ تقريبا، البالغ ١,٢ بليون دولار. وانخفضت الموارد المحلية التي توجهها حكومات البلدان المشمولة بالبرامج وغيرها من الشركاء المحليين عن طريق البرنامج الإنمائي دعما لتنميتها الوطنية الخاصة من ١,٤ بليون دولار تقريباً في عام ٢٠٠٦ إلى ما يقل شيئاً ما عن ١,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٧. وعلى العموم، يوحي هذا المستوى الذي بقي إلى حد كبير دون تغيير في ''الموارد الأخرى'' بأن الطلبات لا تزال توجه إلى البرنامج الإنمائي لدعم الحكومات في الحصول على مختلف أنواع التمويل، وتوجيه هذا التمويل وإدارته وفقا لأولوياتها الوطنية.

٥٨ - وتمثل الموارد ''الأخرى'' عنصرا مكملا مهماً لقاعدة الموارد العادية. ومع ذلك، لا تزال نسبة الإيرادات من الموارد العادية إلى الإيرادات الأخرى عند ما يقارب ٤:١، وذلك رغم النمو الذي تحقق في الإيرادات العادية في عام ٢٠٠٧. ووفقا لما شدد عليه الاستعراض

الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات عام ٢٠٠٧ وحدده إطار الموارد المتكامل للخطة الاستراتيجية، يسعى البرنامج الإنمائي إلى تحقيق التوازن في نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى.

### قدرات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري والدعم الإقليمي

٥٩ - التمس البرنامج الإنمائي، بوصفه القائم على إدارة نظام المنسقين المقيمين، بيانات مشتركة بين المنظمات لتحسين عملية استقدام الموظفين واختيارهم وتدريبهم، فضلاً عن تحقيق التوازن في التعيينات. ويستعمل البرنامج الإنمائي إطاراً للإدارة والمساءلة وافقت عليه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتوضيح ودعم عمل المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وأفرقة المديرين الإقليميين. ووفر معتكف عام ٢٠٠٨ العالمي لأفرقة المديرين الإقليميين فرصة لمنظمات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتناقش وتقترح طرائق لأداء العمل، ونظماً للدعم والأداء لتحسين الاتساق الإقليمي والدعم المنسق على الصعيد القطري.

### منع الأزمات والإنعاش

٦٠ - تم دمج منع الأزمات والإنعاش في الخطة الاستراتيجية. ويدعم البرنامج الإنمائي الدول الأعضاء، من خلال مكتبه المعني بمنع الأزمات والإنعاش، في ما يلي: (أ) تعزيز الإدارة السلمية والمستدامة للتراعات والمنازعات قبل نشوب العنف؛ (ب) تحقيق انتعاش دائم بعد التراعات العنيفة؛ (ج) الحد من أخطار الخسائر الناشئة عن الكوارث الطبيعية، وتحقيق انتعاش سريع. وينفذ مكتب منع الأزمات والإنعاش حالياً استراتيجية خمسية، على إثر مشاورات أُجريت مع شركاء إنمائيين.

٦١ - ويتمثل عنصر شامل من هذه الاستراتيجية في النهوض بالمرأة بوصفها شريكة محورية في جهود منع الأزمات والإنعاش. وفي عام ٢٠٠٧، أطلق البرنامج الإنمائي خطة عمل مدتها ثلاثة أعوام لتعزيز برنامج عمل يتألف من ثماني نقاط لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في حالات الأزمات. وقد قُطع شوط كبير في تنفيذ هذه الخطة في إكوادور وتيمور - ليشتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال وكوت ديفوار وليبريا. وفي عام ٢٠٠٧، دعم البرنامج الإنمائي مبادرة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لمكافحة العنف الجنسي في حالات التراع، التي يترأسها مدير مكتب منع الأزمات والإنعاش.

### منع التراعات

٦٢ - يتعاون البرنامج الإنمائي مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب دعم بناء السلام واليونيسيف ومفوضية حقوق الإنسان. وساعد البرنامج الإنمائي ٣٦ بلداً في عام

٢٠٠٧، حيث دعم الحوار وبناء توافق الآراء والوئام الاجتماعي وبناء القدرات المحلية لإدارة النزاعات في إكوادور وسيراليون وغانا وغيانا وكينيا وموريتانيا ونيجيريا. وعزز البرنامج الإنمائي أيضاً دمج تحليل النزاعات في خطط وبرامج التنمية الوطنية.

**الإنعاش بعد انتهاء النزاع**

٦٣ - في عام ٢٠٠٧، دعم البرنامج الإنمائي ما يلي:

(أ) الإنعاش المبكر - وضع البرنامج الإنمائي سياسات إنعاش مبكر مؤسسية لمعالجة الفجوة الحرجة بين الإغاثة الإنسانية والإنعاش الطويل الأجل. وفي عام ٢٠٠٧، تم نشر ١١ مستشاراً للإنعاش المبكر. وقاد البرنامج الإنمائي أيضاً عدداً من مبادرات التدريب على الإنعاش المبكر على الصعيد القطري لبناء القدرات الوطنية.

(ب) سيادة القانون والعدل والأمن - وضع البرنامج الإنمائي برنامجاً عالمياً بشأن تعزيز سيادة القانون في حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع؛ وسيوفر هذا البرنامج دعماً شاملاً في المجال التقني وفي مجال السياسات إلى ١٧ بلداً بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١. وبدأ البرنامج الإنمائي يقدم دعمه إلى البوسنة والهرسك وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وغواتيمالا. وعزز البرنامج الإنمائي أيضاً مشاركته في الحالات المشتركة بين المنظمات، وأصبح رئيساً مشاركاً للفريق العامل لمجموعة الحماية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بسيادة القانون والعدل.

(ج) نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج - في عام ٢٠٠٧، قدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى ١٣ بلداً، منها أفغانستان وإندونيسيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وصربيا وكوت ديفوار ونيبال وهايتي. وتم الاضطلاع بعدد من المهام المشتركة في إطار شراكة مع حلف شمال الأطلسي والمفوضية الأوروبية. وبقي البرنامج الإنمائي يشارك في الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي يشارك في رئاسته مع إدارة عمليات حفظ السلام، حيث تعمل معاً ١٦ من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لتعزيز الجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة وتوطيدها. ووضع الفريق العامل المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ودليلاً عملياً للدعم. ويدعم البرنامج الإنمائي، بشراكة قوية مع صندوق السكان، برامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للمقاتلين السابقين في السودان وكوت ديفوار وليبريا ونيبال.

(د) الحد من العنف المسلح والأسلحة الصغيرة والإجراءات المتعلقة بالألغام – في عام ٢٠٠٧، قدم البرنامج الإنمائي الدعم بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والحد من العنف المسلح في جامايكا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والسودان وللسلطات في كوسوفو وكينيا. وأُطلق مشروع مراقبة الأسلحة الصغيرة في أمريكا الوسطى في عام ٢٠٠٧ لدعم الحكومات في المنطقة. وعمل البرنامج الإنمائي أيضاً مع تسع لجان وطنية للأسلحة الصغيرة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويشدد البرنامج الإنمائي بشكل خاص على استحداث طرائق مشتركة مع شركاء آخرين في الأمم المتحدة، لا سيما إدارة عمليات حفظ السلام، للإجراءات المتعلقة بالألغام في حالات ما بعد النزاع. وقدم البرنامج الإنمائي الخدمات التقنية والاستشارية إلى ٣٧ برنامجاً وطنياً للإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك أنغولا وبوروندي ولاو والعراق وكمبوديا ولبنان واليمن. ويتمثل أحد جوانب التركيز المحوري للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بسبل منها برنامج التبادل في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام.

(هـ) الاستجابة الفورية للأزمات – عزز البرنامج الإنمائي قدرته على تلبية الاحتياجات المفاجئة بإطلاق آلية للنشر السريع يمكنها أن توفد مستشارين إلى منطقة من مناطق الأزمات في غضون أيام. وفي عام ٢٠٠٧، انضم إلى هذه الآلية ٦٣ خبيراً من خبراء البرنامج الإنمائي، ٤٣ منهم أجروا تدريباً قبل أن يتم إيفادهم، بينما تم إيفاد ثمانية منهم لدعم المكاتب القطرية في بنغلاديش وجزر سليمان والسودان وليبريا.

الحد من أخطار الكوارث الطبيعية والانتعاش منها

٦٤ – عقب بدء البرنامج العالمي لتحديد المخاطر، بمناسبة انعقاد المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث في عام ٢٠٠٧، ساعد البرنامج الإنمائي على بدء حوالي ٥٠ مشروعا، بما فيها أول مشاريع لتقييم المخاطر في بيرو، وتشيلي، ونيبال. وبرزت إدارة مخاطر المناخ بوصفها أحد التحديات الملحة، ويشكل إدماج الحد من أخطار الكوارث في القطاعات الرئيسية للتنمية أمرا يتسم بالأولوية، نظرا لأنه يعزز الهياكل المؤسسية المتعلقة بالتأهب للكوارث. وفي بنغلاديش، قاد البرنامج الإنمائي تجمع فريق التنسيق المعني بالإنعاش المبكر الذي أنشئ لتلبية احتياجات الإنعاش المبكر الناشئة عن الإعصار ”سيدر“ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ويشدد تقييم محسّن للاحتياجات تال لوقوع الكارثة على الاحتياجات من الإنعاش البشري فضلا عن تقييمات الأضرار والخسائر في بيئات ما بعد الكوارث.

## باء – الشراكات الاستراتيجية، بما فيها التعاون مع البنك الدولي

٦٥ – عزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركته مع المؤسسات في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. فقد عمل أكثر من ٦٠ مكتبا تابعا للبرنامج الإنمائي مع المؤسسات الخيرية على تشجيع إحلال السلام والأمن وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وتم إطلاق ''مرفق الكربون المستحدث في إطار الأهداف الإنمائية للألفية''، بتمويل من مؤسسة الأمم المتحدة، أثناء اجتماع مجموعة الثمانية في برلين. وتساعد هذه المبادرة المبتكرة المستندة إلى السوق على إقامة مشاريع تهدف إلى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بما يتماشى مع معايير بروتوكول كيوتو. وأقيمت شراكة بقيمة ٢٠ مليون دولار مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم لتعزيز مجتمعات التعليم والمعرفة، وقدمت مؤسسة بيل وميليندا غيتس منحة قدرها ١٩ مليون دولار لدعم توسيع برنامج تابع للبرنامج الإنمائي لإقامة مشاريع زراعية في غرب أفريقيا يهدف لتعزيز إنتاجية المزارِعات وزيادة دخولهن. وفي عام ٢٠٠٧، أبلغ ٧٩ مكتبا قطريا عن مشاركتها في الأعمال التجارية للقطاع الخاص للنهوض بالأولويات الإنمائية في مجالات عمل البرنامج الإنمائي. وسعت الأنشطة في ٢٩ مكتبا قطريا إلى تعزيز بيئة الأعمال التجارية لتنشيط النمو الذي يقوده القطاع الخاص. وشملت الشراكات الأخرى مع القطاع الخاص التمويل البالغ الصغر، وتعزيز سلاسل الإمدادات المتكاملة، ودفع المرأة إلى مباشرة الأعمال الحرة. وبدعم من البرامج العالمية مثل برنامج النهوض بالمؤسسات التجارية المستدامة، أبلغ ١٣ بلدا عن ٥٤ مشروعا عملت مع شركات بشأن الكفاءات التجارية الرئيسية في ميدان الزراعة، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المالية. وأخيرا، عزز ٤٣ مكتبا قطريا المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال مبادرة الاتفاق العالمي.

٦٦ – وعزز البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وغيرهما من الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تعاونهم مع البنك الدولي في أفريقيا تحت رعاية 'الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا'. وعمل البرنامج الإنمائي مع شركاء الأمم المتحدة على إقامة شراكات استراتيجية لتعزيز إنجاز البرامج على المستوى القطري. وقام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وموئل الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واللجنة الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، بتجديد أو إبرام اتفاقات برامجية و/أو تنفيذية جديدة مع البرنامج الإنمائي لتعزيز البرمجة المشتركة على المستوى القطري والاشتراك في تحقيق نواتج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وزادت أيضا مشاركة البرنامج الإنمائي مع منظمات المجتمع المدني، من خلال اللجان الاستشارية على المستوى القطري لتعزيز الحوار.

٦٧ - وأخيرا، وبغية تخفيض تكاليف المعاملات التجارية على البلدان الشريكة وزيادة تماسك المساعدة وأثرها، عززت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية شراكتها مع البنك الدولي بشأن المساعدة أثناء الأزمات وما بعدها لجعل البلدان أكثر قدرة على التحمل، ومساعدة الناس على الانتعاش من النزاعات والأزمات، وتعزيز القدرة الوطنية على منع نشوبها والاستجابة لها والتعافي منها. وتبرز الشراكة تعاونا أقوى بشأن التقييمات التالية للأزمات والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين.

## ثالثا - الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

### ألف - تنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام وأحكام الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات

٦٨ - تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في عام ٢٠٠٧، زاد صندوق الأمم المتحدة للسكان قاعدته من المانحين من ١٨٠ إلى ١٨٢ حكومة مانحة. وكانت أكبر خمس جهات مانحة هي الدانمرك والسويد والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا. ولا تزال الجهود جارية لتحقيق الهدف ذاته على الأقل لعام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٨، يُتوقّع أن تبلغ قيمة الموارد العادية ٤٥٧,٧ مليون دولار، أي بزيادة نسبتها ٩,٢ في المائة عن عام ٢٠٠٧. ويعزى ذلك النمو في المقام الأول إلى الزيادات في التعهدات المعلنة بالعملة المحلية من عدد من البلدان تضم إسبانيا وأستراليا وإيطاليا والدانمرك وسويسرا وفنلندا ولكسمبرغ والنمسا ونيوزيلندا. ويُتوقّع أن تبلغ قيمة مساهمات التمويل المشترك ٢٠٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٨، مما يتماشى مع الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية للصندوق، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

#### قدرات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري والدعم الإقليمي

٦٩ - استنادا إلى الرؤية التي ارتأتها المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لكي يصبح منظمة أكثر تركيزا على العمل الميداني وأكثر كفاءة، ويكون في مقدورها بناء القدرة بشكل أكثر فعالية على المستويين القطري والإقليمي، أحرز صندوق السكان تقدما ملحوظا نحو إعادة تنظيمه، الأمر الذي وافق عليه المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بوصفه جزءا من الخطة الاستراتيجية للصندوق، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وتنطوي عملية إعادة التنظيم على تعزيز المكاتب القطرية بشكل كبير من خلال الوظائف الإضافية ورفع رتبة الوظائف الحالية، وتدريب الموظفين، وتقديم الموارد الإضافية لأغراض المساعدة التقنية. وتنطوي أيضا على إنشاء مكاتب إقليمية ودون

إقليمية عبر نقل الشُعبِ الجغرافية في الأمانة العامة إلى مناطق كل منها بغية توفير الدعم البرنامجي والتقني المتكامل للمكاتب القطرية. وتُقام المكاتب القطرية، متى كان ذلك ممكنا، جنبا إلى جنب مع المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، وهي مكاتب تنتظم مع بعضها في التغطية الإقليمية. وأخيرا، تم العمل على إعادة هيكلة المقر لتعزيز قدرة الصندوق على تقديم الدعم الفعال. ويجري توحيد مشاركة الصندوق في أفرقة المدراء الإقليميين دعما لأفرقة الأمم المتحدة القطرية من خلال تعزيز وجودها على الصعيد الإقليمي، وتنظيم التغطية الإقليمية، واشتراك المكاتب الإقليمية في نفس المكان.

٧٠ - وكان أحد المواضيع الرئيسية في الاجتماع العالمي لموظفي الصندوق الذي عقد في عام ٢٠٠٧، هو تعميم المساءلة المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة عبر إدراج نواتج وأنشطة محددة في خطط الإدارة السنوية لجميع الوحدات في المقر. وكان الصندوق أول منظمة تابعة للأمم المتحدة يستند تقييمها للموظفين في جانب منه إلى أدائهم بوصفهم أعضاء في أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٧١ - المساعدة الطارئة في حالات النزاع والكوارث الطبيعية. يتبع صندوق السكان نهجا ذا شقين لمعالجة الشواغل المتعلقة بالصحة الإنجابية، ونوع الجنس، والبيانات في أعمال التخطيط المتعلقة بالاستجابة الإنسانية والإنعاش، في حين يدمج في الوقت ذاته أيضا برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في برامج التأهب للطوارئ، والاستجابة الإنسانية، والبرامج الانتقالية وبرامج الإنعاش. وخلال مرحلة التأهب والاستجابة، يعمل الصندوق مع الشركاء على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية لتجنب أن يؤدي الحمل والاعتلال إلى حدوث وفيات، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. ويكفل الصندوق في الأزمات الحادة تنفيذ مجموعة الخدمات الأولية الدنيا للصحة الإنجابية في حالات الأزمة، يليها توفير خدمات شاملة خلال مرحلة ما بعد الأزمة والمرحلة الانتقالية. وفي عام ٢٠٠٨، قدم الصندوق الدعم التقني والمالي إلى البلدان التي أصابتها الكوارث الطبيعية والكوارث المتصلة بتغير المناخ: إثيوبيا وتوغو وجامايكا وجيبوتي ورومانيا والصين وطاجيكستان وكوبا ومولدوفا وميانمار ونيبال وهايتي والهند. كما قُدِّم الدعم إلى البلدان المتضررة من الصراعات أو/و القلاقل المدنية: الأردن وتشاد وجزر القمر وجورجيا وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أفريقيا الجنوبية والسودان والعراق وغينيا والكاميرون وكينيا وليبريا واليمن.

## باء – الشراكات الاستراتيجية، بما فيها التعاون مع البنك الدولي

٧٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التزم صندوق الأمم المتحدة للسكان مع اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، بالعمل معا لكفالة أن تتاح للجميع خدمات تنظيم الأسرة، وخدمات القابلات الماهرات عند الولادة، والرعاية الأساسية والشاملة في حقل التوليد.

٧٣ – وواصل الصندوق المشاركة في الشراكة الصحية الدولية بهدف تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٨. وركزت الشراكات الأخرى على عمل الأمم المتحدة؛ وجولة التعدادات السكانية لعام ٢٠١٠، والبرلمانيين، وأمن سلع الصحة الإنجابية.

٧٤ – وواصل الصندوق تعاونه مع شبكات المؤسسات النسائية، ومنظمات الشباب، والبرلمانيين، ومؤسسات حقوق الإنسان، والنظم القضائية، والمنظمات الدينية والمنظمات المجتمعية، والقطاع الخاص. وأبلغ ثمانية وتسعون بلدا مشمولا بالبرامج عن قيام شراكات المجتمع المدني بتعزيز إدراج الصحة الإنجابية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والفتاة، والحقوق الإنجابية، في نظم حماية حقوق الإنسان. وفي الكثير من البلدان، ترأس الصندوق أفرقة مواضيعية مع البرنامج الإنمائي واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، وغيرهم من الشركاء، بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونوع الجنس، والحد من الفقر، وجمع المعلومات.

٧٥ – وبغية زيادة أثر البرنامج، يقوم الصندوق بتوسيع شراكاته مع الحكومات، والمنظمات المهنية، والمنظمات غير الحكومية، وقادة المجتمع المحلي والزعماء الدينيين. ويجري التشديد بشكل متزايد على نهج يراعي الاعتبارات الثقافية لكفالة أخذ المجتمعات المحلية والأفراد بزمام جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وسينصب التركيز في عام ٢٠٠٨ على توحيد الشبكات المشتركة بين الأديان لصالح السكان والتنمية. وعقد 'المنتدى العالمي للمنظمات الدينية' برعاية الصندوق في اسطنبول في عام ٢٠٠٨ لتحسين هذه الشراكة الاستراتيجية. وكان من بين الاجتماعات التي دعمها الصندوق ''المؤتمر الدولي للبرلمانيين المعني بالسكان والتنمية المستدامة: الصحة العالمية، وتغير المناخ والأمن الغذائي''، التابع لمجموعة الثمانية، الذي أسفر عن صدور وثيقة التزام قوية من برلمانيين ناشدوا فيها رؤساء دول مجموعة الثمانية الالتزام بإنجاز الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتوفير الرعاية الصحية الإنجابية للجميع بحلول عام ٢٠١٥. وقُدّم البيان البرلماني إلى رؤساء الدول المجتمعين في هوكايدو، وتناول زعماء مجموعة دول الثمانية في بيانهم، للمرة الأولى على الإطلاق، مسألة صحة الأم.